

715 مليارات إيرادات الدولة التقديرية ومنع السحب من

اليوم ©

أنفوجرافيك

ميزانية 1436-1437 هـ

المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

15.574.841.000



هيئة النقل العام

57.000.000



مستشفى الملك فيصل التخصصي
ومركز الأبحاث

7.027.584.000



الهيئة العامة للغذاء والدواء

1.167.230.000



البنك السعودي للتسليف والإدخار

597.569.000



جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

1.357.566.000

جامعة الملك فيصل

جامعة الدمام

جامعة حفر الباطن

معهد الإدارة العامة

664.008.000



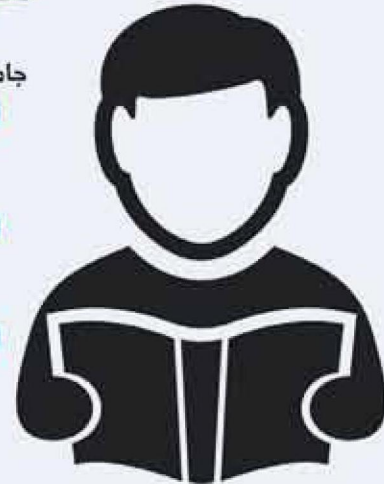
هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

926.000.000



مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية
والتجددة

566.247.000



السعودية
SAUDIA

المؤسسة العامة للخطوط الجوية
العربية السعودية

28.478.000.000



الهيئة الملكية للجيبيل وينبع

8.392.943.000



الأمانات والبلديات

5.545.430.000



المؤسسة العامة للموانئ

إيرادات

3.850.000.000

مصروفات

1.840.787.000

المؤسسة العامة لصوامع الفلالم
ومطاحن الدقيق

2.916.705.000



المؤسسة العامة للخطوط الحديدية

1.657.108.000



الهيئة السعودية للمواصفات
والمقاييس والجودة

390.030.000



مصروفات هيئة الهلال
الأحمر السعودي

2.144.100.000



مؤسسة البريد السعودي

3.156.063.000



مدينة الملك عبدالعزيز
للعلوم والتقنية

2.407.528.000



الهيئة العامة للسياحة والآثار

814.280.000



الهيئة العامة للمساحة

662.950.000



المؤسسة العامة للتدريب
التقني والمهني

5.274.430.000



هيئة المساحة الجيولوجية السعودية

279.679.000



هيئة حقوق الإنسان

141.940.000



الهيئة العامة للاستثمار

341.600.000



المؤسسة العامة للصناعات العسكرية

3.551.400.000



الهيئة العامة للطيران المدني

15.531.577.000





1437 / 1436 . وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (131) بتاريخ 3 / 3 / 1436 هـ .
1433 . وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (18 / أ / 17) بتاريخ 2 / 1434 هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1433 / 1434 . وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (260) وتاريخ 1 / 8 / 1434 هـ القاضي بالموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر وتعثر مشروعات الجهات الحكومية التنموية .
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (153) وتاريخ 17 / 4 / 1435 هـ . وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية

1 / 1433 هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1432 / 1433 . وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (18 / أ / 17) بتاريخ 2 / 1434 هـ بشأن توزيع فائض إيرادات السنة المالية 1433 / 1434 . وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (260) وتاريخ 1 / 8 / 1434 هـ القاضي بالموافقة على الترتيبات الخاصة بمعالجة تأخر وتعثر مشروعات الجهات الحكومية التنموية .
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (153) وتاريخ 17 / 4 / 1435 هـ . وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة للسنة المالية

مليوناً وستمائة وتسعين ألف ريال . وجامعة الدمام بمبلغ (3,143,295,000) ثلاثة مليارات ومائة وثلاثة وأربعين مليوناً وثمانين وخمسة وتسعين ألف ريال . وجامعة حفر الباطن بمبلغ (409,013,000) أربعمائة وتسعة ملايين وثلاثة عشر ألف ريال .

وفيما يلي نصوص المراسيم وقُدِّرت إيرادات الأمانات والبلديات بمبلغ (5,545,430,000) خمسة مليارات وخمسمائة وخمسة وأربعين مليوناً وأربعمائة وثلاثين ألف ريال . ويُعتمد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (32,706,168,000) اثنان وثلاثون ملياراً وسبعمائة وستة ملايين ومائة وثمانية وستون ألف ريال . والمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ (28,478,000,000) ثمانية وعشرين ملياراً وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون ريال ، والهيئة الملكية للجبيل وينبع بمبلغ (8,392,943,000) ثمانية مليارات وثلاثمائة واثنين وتسعين مليوناً وتسعمائة وثلاثة وأربعين ألف ريال ، والهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ (15,531,577,000) خمسة عشر ملياراً وخمسمائة وواحد وثلاثين مليوناً وخمسمائة وسبعة وسبعين ألف ريال .

وتُقدَّر إيرادات ومصروفات جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمبلغ (1,357,566,000) مليار وثلاثمائة وسبعة وخمسين مليوناً وخمسمائة وستة وستين ألف ريال . وجامعة الملك فيصل بمبلغ (2,296,690,000) مليارين ومائتين وستة وتسعين

واس - الرياض

صدرت أمس، الخميس، ثلاثة مراسيم ملكية، بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1436 / 1437 هـ، قدرت إيرادات الدولة بمبلغ (715,000,000,000) سبعمائة وخمسة عشر مليار ريال . وتُعتمد مصروفاتها بمبلغ (860,000,000,000) ثمانمائة وستين مليار ريال .

وقُدِّرت إيرادات الأمانات والبلديات بمبلغ (5,545,430,000) خمسة مليارات وخمسمائة وخمسة وأربعين مليوناً وأربعمائة وثلاثين ألف ريال . ويُعتمد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (32,706,168,000) اثنان وثلاثون ملياراً وسبعمائة وستة ملايين ومائة وثمانية وستون ألف ريال . والمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بمبلغ (28,478,000,000) ثمانية وعشرين ملياراً وأربعمائة وثمانية وسبعين مليون ريال ، والهيئة الملكية للجبيل وينبع بمبلغ (8,392,943,000) ثمانية مليارات وثلاثمائة واثنين وتسعين مليوناً وتسعمائة وثلاثة وأربعين ألف ريال ، والهيئة العامة للطيران المدني بمبلغ (15,531,577,000) خمسة عشر ملياراً وخمسمائة وواحد وثلاثين مليوناً وخمسمائة وسبعة وسبعين ألف ريال .

العربي السعودي .

ثالثاً: تَفْوِيضُ وزير المالية بإضافة المبالغ اللازمة للصرف على المشاريع الممولة من فائض إيرادات كل من السنوات المالية (1424 / 1425 و 1425 / 1426 و 1426 / 1427 و 1427 / 1428 و 1428 / 1429 و 1429 / 1430 و 1430 / 1431 و 1431 / 1432 و 1432 / 1433 و 1433 / 1434 و 1434 / 1435) الصادر بشأنها الأمر السامي رقم (خ / س / 46325) بتاريخ 10 / 9 / 1425 هـ والأمر الملكي رقم (أ / 227) بتاريخ 16 / 7 / 1426 هـ والأمر الملكي رقم (أ / 149) بتاريخ 11 / 11 / 1427 هـ والأمر الملكي رقم (أ / 177) بتاريخ 21 / 11 / 1428 هـ . والأمر الملكي رقم (أ / 1) بتاريخ 3 / 1 / 1433 هـ . والأمر الملكي رقم (أ / 1) بتاريخ 3 / 1 / 1433 هـ . والأمر الملكي رقم (أ / 17) بتاريخ 2 / 1434 هـ .

سادساً) من مرسومنا هذا . سادساً: تفويض وزير المالية بالتحويل من حساب احتياطي الدولة أو الاقتراض لتغطية عجز الميزانية. سابعاً: أ - تتم المناقلات بين اعتمادات فصول وفروع الميزانية بقرار من وزير المالية بناءً على تقرير مشترك بين الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة. ب - تتم المناقلات بين اعتمادات الباب الثاني، وبين برامج التشغيل والصيانة السنوية في الباب الثالث بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة على ألا يزيد ما يضاف إلى تكاليف أي مشروع معتمد على نسبة (10) بالمائة من التكاليف الكلية المعتمدة له. و - تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب (الثالث) وما يزيد على (10) بالمائة من التكاليف المعتمدة للمشاريع في الباب (الرابع) بقرار من وزير المالية. ثامناً: لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية. تاسعاً: لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يترتب التزاماً على سنة مالية مقبلة باستثناء ما يلي: أ - العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رُصد اعتمادات سنوية لها. ب - عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية ويُتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وألا يترتب على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى. ج - عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شريطة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع. عاشراً: إذا ظهر خلال السنة المالية 1436 / 1437 أن هناك



مليار ريال
للخطوط
الجوية
السعودية



مليار ريال
للهيئة الملكية
للجبيل
وينبع



مليار ريال
لهيئة
الطيران
المدني



مليار
ريال
لجامعة
الملك فيصل

مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المُقرَّر تَعَيَّنَ عرض الموضوع على رئيس مجلس الوزراء إذا كان التجاوز ناتجاً عن تصرف غير مُبرَّر، وإلا جاز لوزير المالية أو من يُنَّيَّبُه الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية 1436 / 1437 . حادي عشر: تُعتمد التشكيلات الإدارية لكل جهة حسبما صَدَرَتْ بها الميزانية العامة، ولا يجوز تعديلها إلا بقرار مبني على ما تنتهي إليه اللجنة العليا للتنظيم الإداري. ثاني عشر: لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية وبالشروط والأوضاع البيئية في الأنظمة واللوائح المتبعة.

ثالث عشر: أ - لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رُتب خلاف ما هو معتمد بالميزانية. ب - يُسْتثنَى من الفقرة (أ) من هذه المادة تعيين الوزراء، والوظائف التي تُحدَّث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة. ج - لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرتب المعتمدة بالميزانية. د - يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحويل مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف، وتخفيض المراتب، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة. هـ - يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة. رابع عشر: على الأجهزة الرقابية متابعة

أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة. هـ - تتم المناقلات بين الوفورات المتحققة في تكاليف المشاريع المعتمدة بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة بشرط ألا يزيد ما يضاف إلى تكاليف أي مشروع معتمد على نسبة (10) بالمائة من التكاليف الكلية المعتمدة له. و - تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة في الباب (الثالث) وما يزيد على (10) بالمائة من التكاليف المعتمدة للمشاريع في الباب (الرابع) بقرار من وزير المالية. ثامناً: لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خصص له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية. تاسعاً: لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يترتب التزاماً على سنة مالية مقبلة باستثناء ما يلي: أ - العقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدوري كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية التي يتكرر رُصد اعتمادات سنوية لها. ب - عقود التوريد المعتمدة تكاليفها في الباب الثاني التي تتطلب التعاقد لأكثر من سنة على أن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية ويُتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وألا يترتب على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى. ج - عقود برامج التشغيل والصيانة وتنفيذ المشاريع شريطة أن يتم الالتزام في حدود التكاليف المعتمدة لكل برنامج أو مشروع. عاشراً: إذا ظهر خلال السنة المالية 1436 / 1437 أن هناك